

المؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية:

أمن ولاية تمنراست بالمرصاد للتهديدات السيبرانية

**Security and Cyber Crime Control Foundation:
Security of the State of Tamanrasset with the fear of cyber
threats**

د. نجية هبهبوب،^{1*}، شعيب شنيقي²

1. جامعة تامنغست، الجزائر nadjiba_h2005@yahoo.fr

2. جامعة تامنغست، الجزائر، chenikichouaib@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/10 تاريخ القبول: 2025/ 06/12 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

أصبحت الجريمة الإلكترونية بمختلف أنواعها وألوانها عابرة للأوطان والقارات ومسرحا جديدا للصراع المعلوماتي، يمكن لها أن تحطم البنى التحتية للمؤسسات وتمس بأمن الدول بحد ذاتها، التحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة ويشهد القضاء على الجريمة الإلكترونية في وقتنا الحالي منعرجا جديدا، بعد تكوين عنصر بشري تقني ذو كفاءة عالية في مجال الدفاع السيبراني وردع المتورطين فيها، يستخدم تقنيات متطورة للتمكين من الكشف عن هوية مرتكب الجريمة والاستدلال عليه في أقل وقت ممكن، بهدف حماية الأمن والاستقرار العام للمؤسسات او الاوطان. والجزائر على غرار باقي الدول تمتلك ترسانة بشرية مؤهلة لفك شفرة الجريمة الإلكترونية والدفاع عن أنظمتها المستعملة وقادرة على حماية خصوصية بيانات الأفراد والسير الحسن للمؤسسات الاقتصادية على غرار سوناطراك والهيئات الحكومية والبنى التحتية الحساسة للدولة باستخدام تقنيات حاسوبية وبرمجيات متطورة . لهذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الأجهزة الأمنية وقدرتها على مجابهة الجريمة الإلكترونية مستدلين في ذلك بعدد القضايا المعالجة حول الجرائم الإلكترونية ونوعها لأمن ولاية تامنراست

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الأمنية، الجريمة الإلكترونية، التهديدات السيبرانية.

Abstract:

Cyber crime of all kinds and colors has become a trans-continental and new scene of information conflict, which can destroy the infrastructure of institutions and affect the security of States as such, investigate and judge them in a complex process The elimination of cyber-crime is now at a new juncture, with the formation of a highly efficient technical human component in the field of Spyrian defence and the deterrence of those involved, which uses sophisticated techniques to enable the identification and identification of the perpetrator as soon as possible, with a view to protecting the general security and stability of institutions or natoin Like other States, Algeria possesses a human arsenal that is capable of deciphering cyber-crime and defending its used systems and is capable of protecting the privacy of individual data

This is why, through this research paper, we are trying to highlight the security services and their ability to counter cyber-crime, based on the number and type of cases that are being handled around cybercrime for the security of the Tammanrast state

Keywords; Security, cybercrime, cyber threats

مقدمة

يظهر العالم مع التطور التكنولوجي بعيدا عن العنف الجسدي والحروب العسكرية وقريب من عنف آخر ذو طيبة خاصة يعتمد على الفكر والمقدرة العقلية والذهنية، عنف يستطيع الجاني فيه تدمير أي دليل يمكن أن يستخدم لإدانتته، ذلك لأنه يرتكب في بيئة افتراضية، يحجم الكثير ممن تعرض لها عن الإبلاغ مخافة تأثير ذلك على أعمالهم وحياتهم الاجتماعية.

ورغم أن هذا النوع من الجرائم يتطلب إلماما كافيا بالمهارات والمعارف التقنية ذات الصلة بالحاسب وأنظمتها، إلا أنه تم استحداث وتكوين فرق خاصة ومؤهلة بإمكانيات وأجهزة متطورة قادرة على حماية معلومات الأفراد وبياناتها والبنية التحتية للمؤسسات العامة والخاصة، واكتشاف مرتكبي هذه الجرائم.

1. الإشكالية :

كثرت في الآونة الأخيرة مع ازدياد استخدام الانترنت الجرائم الإلكترونية بمختلف أشكالها، كجرائم إتلاف وتدمير المعطيات، الاحتيال المعلوماتي وغيرها من الجرائم التي يصعب حصرها، وقد يصعب التعامل معها كونها ظاهرة عالمية وهذا يتطلب وجود أجهزة متخصصة لفك شفرتها والتعامل معها. كل هذا جعل الأجهزة الأمنية مضطرة لمتابعة هذه الجرائم وحل القضايا المرتبطة بها من أجل الحفاظ على مصالح الأفراد والدولة، لحماية المعلومات والنظم الإلكترونية والتصدي لمخاطر الهجمات السيبرانية. وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة البحثية تسليط الضوء على الأجهزة الأمنية وقدرتها على مجابهة الجريمة الإلكترونية مستدلين في ذلك بعدد القضايا المعالجة حول الجرائم الإلكترونية ونوعها لأمن ولاية تمنراست لسنوات 2018-2019-2020-2021.

2. أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الراهنة المتعلقة بالمؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية: أمن ولاية تمنراست بالمصاد للتهديدات السيبرانية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تشخيص واقع الجريمة الإلكترونية بالمجتمع الجزائري.
- 2- تحديد أنواع الجرائم الإلكترونية المرتكبة في المجتمع التمنراستي.
- 3- تحديد أهمية واحترافية المؤسسات الأمنية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية.
- 4- معرفة الطرق الأمنية اللازمة للحماية من الجرائم الإلكترونية.

3. تحديد المفاهيم :

1.3. المؤسسة الأمنية و

الأمن حاجة أساسية من حاجات البشر. وقد أخذ المفهوم العديد من المعاني بتعدد وتفاوت الإيديولوجيات السائدة في المجتمع، وإلى الاعتبار الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها. فقد عرف بأنه "مجموعة من التدابير والقوانين التي يتبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله، أو عرضه أو أي شيء ثمين يخاف عليه". (الدوكات. 2018)

وهو "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، والتي كانت في الأغلب والأعم تهديدات عسكرية. غير أن الأمر اختلف بمرور الزمن فلم تعد القوة العسكرية مصدر التهديد الوحيد

المؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية: أمن ولاية تمنراست بالمرصاد للتهديدات السيبرانية

والأساسي بل ظهرت قوى جديدة إلى جانبها تمثلت في التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها" (سالم. 2003. ص18).

مع رجا كما يعرف الأمن بأنه "قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وكذلك جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف" (بن عيسى. 2001. ص14).

أما اصطلاح المؤسسة الأمنية فيعني "منظومة اجتماعية هدفها الأول مراعاة نشر الأمن والأمان في المجتمع وذلك من خلال قوانين تسن في دستور الدولة تحدد عمل الأفراد وحقوقهم وواجباتهم" (دور المؤسسات الأمنية في المجتمع. 2020).

المؤسسات الأمنية هي "هيئة دورها حماية حقوق المواطنين في الحياة والحرية والأمن، لذا فإن أي فعل لهذه المؤسسات الأمنية يجب أن يهدف إلى ضمان السلامة العامة، ومنع الاضطرابات والجريمة وحماية حقوق الآخرين" (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. 2011).

وعليه فالمؤسسة الأمنية في الجزائر هي قوة نظامية تابعة لوزارة الداخلية لا تستطيع أداء مهامها دون تظافر جهود أفراد المجتمع ل الأمن والشرطة للقيام بمهامها للحد من انتشار الجريمة وتوفير الأمن والاستقرار.

2.3. الجريمة الإلكترونية

الجريمة الإلكترونية أو ما يطلق عليها باسم الغش المعلوماتي، جرائم الحاسب الآلي، جرائم الكمبيوتر والانترنت أو مهما كان اسمها هي جريمة مستحدثة ناتجة عن الاستخدام غير المشروع للكمبيوتر وقد ساهم الارتباط بشبكة الانترنت في تفاقمها.

لقد جاء في توصيات المؤتمر العاشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة حول جرائم الحاسب الآلي وشبكاته المنعقد في فيينا سنة 2000 تعريف الجريمة الإلكترونية بأنها "جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية، أو داخل نظام حاسوب وتمثل من ناحية المبدئية، جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية" (بوضيف. 2018. ص252).

أما المشرع الجزائري فقد اصطلح على الجرائم الإلكترونية تسمية الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وقد جاء تعريفها في المادة الثانية من القانون 09-04 على أنها "جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعلومات المحددة في قانون العقوبات أو أية جريمة ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات". (الجريدة الرسمية. سبتمبر 2009. ص5).

عليه فالجريمة الإلكترونية هي كل فعل ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتشمل الاعتداءات الأجهزة والوسائل، البرامج، المعلومات المستخرجة، إضافة إلى الاتصالات، يتعرض لها الأشخاص والمؤسسات في حال عدم وجود برامج وأجهزة لحماية المعلومات من السرقة والتلاعب والاختراق.

4. الأمن الوطني والجريمة الإلكترونية: تصدي ومواجهة :

تحصي الجزائر سنويا التبليغ عن قضايا متعلقة بالجرائم الإلكترونية وهذا ما جعل مصالح الأمن تتجند لحماية مستعملي الانترنت بإنشاء فرق متخصصة لمواجهة هذا النوع من الجرائم على مستوى المصالح الولائية للشرطة القضائية والمنصبية على مستوى 58 ولاية.

إذ تم التبليغ عن 567 جريمة إلكترونية خلال 8 أشهر الأولى من سنة 2016، عولجت منها 385 جريمة إلكترونية من قبل الفرق المتخصصة إلى جانب تسجيل 57 قضية في مجال جرائم الاعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية وهذا ما توضحه المعطيات الواردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): عدد القضايا المسجلة سنة 2016

نوع الجريمة	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	عدد المتورطين	النسبة المئوية للقضايا المعالجة
جرائم المساس بالأشخاص عبر الانترنت	430	289	365	68
جرائم الاعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية	57	31	39	55
جرائم الاحتيال عبر الانترنت	25	17	32	68
جرائم التحريض والتطرف عبر الانترنت	14	14	31	100
الجرائم المخلة بالحياة	12	08	22	67
جرائم بيع السلع المحظورة عبر الانترنت	06	05	15	84
جرائم مختلفة (نسخ البرامج دون حق، القرصنة)	23	21	39	92
المجموع	567	385	543	68

المصدر المديرية العامة للأمن الوطني، 2017

أما بالنسبة لسنة 2017 فقد كشفت مصالح الدرك الوطني والشرطة الجزائرية في إحصائيات مشتركة عن تسجيل 2500 جريمة إلكترونية تتعلق بالقرصنة والابتزاز والتشهير والتحرش الإلكتروني والاحتيال (بورنان،

(2018)، كما أكد نفس المصدر أن 80% من الجرائم المرتكبة تمت عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من خلال استعمال الابتزاز والتهديد بنشر صور أو أسرار شخصية أو التشهير، والجدير بالذكر أن المصالح الأمنية المختصة اكتشفت أنه كثيرا من الصور التي هدد بها أصحابها مفبركة وأخرى تتعلق بصور وفيديوهات مخلة بالحياء أو وثائق ورسائل نصية.

في حين تم معالجة أزيد من 1100 قضية خلال 2018 على المستوى الوطني (وكالة الأنباء الجزائرية)، حسب إحصائيات مقدمة من المصلحة المركزية لمكافحة الإجرام السيبراني للدرك الوطني، 30% منها تتعلق بالابتزاز والتشهير. وقد قفرت سنة 2020 الجرائم المرتكبة بوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى 6525 جريمة إلكترونية حسب ما سجلته مصالح الدرك والشرطة منها 5163 جريمة سجلتها مصالح الأمن الوطني، تم معالجة 4135 منها، 80% من الجرائم المرتكبة تمت عن طريق الفايسبوك، تعرض من خلالها البرلمانيين والوزراء وإطارات عليا في الدولة إلى ابتزاز وتهديد بنشر الأسرار الشخصية، وجرائم التهديد بالتشهير عبر الفايسبوك من خلال قيام محترفوا الجريمة الإلكترونية باستغلال صور الأشخاص، خاصة المخلة بالحياء وكذا الفيديوهات وحتى الوثائق والرسائل النصية، وجعلها وسيلة ضغط وتهديد للأشخاص والعائلات وتأتي النساء في الدرجة الأولى (باشوش، 2021)، وهذا بالمقارنة بسنة 2019 التي وصل عددها 4210 قضية.

وفي هذا الصدد نجد أيضا تعرض عدة مواقع إلكترونية جزائرية تتبع جهات حكومية ومؤسسات اقتصادية وخدماتية خاصة، لهجمات قراصنة انترنت من بينها الموقع الإلكتروني لوكالة النفط وذلك سنة 2020، كما أطلقت المديرية العامة لسوناطراك تحذيرا لموظفيها ضد برمجيات ضارة Ransomware، التي مست بعضا من الحسابات الشخصية للمستخدمين في الشركة، مرفقا بجملة من التعليمات والإرشادات لمجابهة الخروقات والتي قد تمس قواعد بياناتها، هذا وقد تعرضت سوناطراك للعديد من محاولات الاختراق لمواقعها قام بها هاكرز مؤجرين والتي كانت تركز بالأساس على استثمارات الشركة الوطنية للمحروقات، بالإضافة إلى أشغال استكشاف آبار البترول وآبار الغاز.

5. بطاقة فنية عن أمن ولاية تمنراست :

تقع ولاية تمنراست في أقصى جنوب البلاد، تتربع على مساحة تشغل ربع (1/4) مساحة الوطن والمقدرة بحوالي: 557.906.25 كلم مربع وهذا قبل التقسيم الإداري الجديد، تقدر الكثافة السكانية لولاية تمنراست بـ 242.852 نسمة، هذا العدد الكبير من النسمة يسهر على حمايته من كل أنواع الجرائم والمجرمين أجهزة

ومؤسسات أمنية يتمتع موظفوها بأعلى مستوى من الكفاءة وهذا لضمان الخصوصية الفردية، والأرواح من أي فعل إجرامي.

ونظرا لخصوصية المنطقة كونها منطقة حدودية ومنطقة عبور، وبها كل من قنصليتي جمهورية النيجر ومالي، ومنطقة صناعية بامتياز بها العديد من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية والعمومية (أنظر الجدول رقم 2) ويتوافد عليها العمال الأجانب والإطارات العاملة بالشركات وعمال من كل ربوع الوطن، فالتعرض للهجمات السيبرانية بكل أنواعها أمر وارد قد يمس الأشخاص أو المؤسسات.

جدول رقم (2): عدد الشركات العاملة بتمنراست

عدد المؤسسات	مجال العمل
28	المؤسسات الأجنبية
17	المؤسسات الخدمائية القطاع الخاص
281	البناء والأشغال العمومية
92	الصناعة
351	المجموع

إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية تمنراست"

6. المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية تمنراست": كفاءات بشرية لمواجهة الجريمة الإلكترونية : لمحاربة الجريمة الإلكترونية التي اكتسحت المجتمع الجزائري تباشر مصالح الشرطة القضائية من خلال فرقة مكافحة الجريمة الإلكترونية المدعمة بأفراد وأعوان تلقوا تكوينا خاصا في كيفية الوصول إلى المجرم الإلكتروني، وباستخدام أحدث تكنولوجيا البحث والتحري عن هذا النوع من الجرائم، فور تقديم شكاوي تتعلق بجرائم الانترنت، ومن بين المؤسسات الأمنية التي تسعى إلى تحقيق أمن واستقرار الأفراد نجد أمن ولاية تمنراست. أجريت الدراسة الراهنة بأمن ولاية تمنراست التي تقع بوسط المدينة بحي آمشون الذي يضم أمن دائرتين هما: أمن دائرة سيرت وأمن دائرة تازروك، إضافة إلى وجود 5 أمن حواضر موزعة عبر كل من حي بامون، سرسوف، أنكوف، تھقارت، قطع الواد. ويضم أمن ولاية تمنراست حوالي 7 مصالح ولائية من بينها المصلحة الولائية للشرطة القضائية، التي بدورها تنقسم إلى فرقة من بينها فرقة مكافحة الجريمة المعلوماتية والتي تضم

المؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية:
أمن ولاية تمنراست بالمرصاد للتهديدات السيبرانية

إطارات ورتباء وأعوان يسهرون على مكافحة والتصدي للجرائم الإلكترونية عبر آليات وبرامج مختصة، وفيما يلي إحصائيات حول نشاطات هذه الفرقة في مجال الجريمة الإلكترونية:

خلال سنة 2018 قامت المصالح العملياتية للشرطة القضائية بتمنراست بتسجيل 1278 قضية جزائية منها 20 قضية تتعلق بجرائم المعلوماتية أي ما معدله 1.56% من إجمالي عدد الجرائم تورط فيها 12 شخص والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): إحصائيات سنة 2018

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
المساس بجريمة الأشخاص	08	04	01
النصب و الاحتيال	04	02	00
السب و الشتم	03	01	00
التهديد	01	//	//
انتحال هوية الغير	02	02	00
جرائم أخرى	02	03	00
المجموع	20	12	01

إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية تمنراست"

هذه الإحصائيات تجلي الغموض عن الجرائم الإلكترونية المسجلة سنة 2018، والتي تتنوع بين جرائم المساس بجريمة الأشخاص وكانت أعلى القضايا المسجلة بـ 8 قضايا، النصب والاحتيال 4 قضايا، السب والشتم 3 قضايا، انتحال هوية الغير قضيتين، التهديد سجلت خلال نفس السنة قضية واحدة فقط، انتحال هوية الغير قضيتين وغيرها من الجرائم بنسب متفاوتة، التي تتعدد أنواعها حسب الزمان والمكان، كما أن

تسجيل تورط 12 شخص ليس من باب الصدفة وإنما نتيجة التحريات والمجهودات التي قامت بها فرقة مكافحة الجريمة الإلكترونية والتي أفضت إلى إبداع شخص واحد رهن الحبس المؤقت.

أما سنة 2019 سجلت نفس المصالح 1325 قضية جزائية منها 13 قضية تتعلق بجرائم المعلوماتية أي ما معدله 0.98% من إجمالي عدد الجرائم، تورط فيها 14 شخص والجدول رقم (4) يوضح ذلك

الجدول رقم (4): إحصائيات سنة 2019

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
المساس بحرمة الأشخاص	01	01	00
النصب و الاحتيال	05	05	00
السب و الشتم	01	01	00
التهديد	01	01	00
القذف	04	05	01
استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال (الفايسبوك)	01	01	01
المجموع	13	14	01

إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية تمنراست"

الإحصائيات المسجلة سنة 2019 تظهر تناقص عدد الجرائم الإلكترونية وهذا لتراجع عدد المبلغين عنها، رغم تسجيل نفس الجرائم المسجلة سنة 2018، المتعلقة بالمساس بحرمة الأشخاص وتسجيل قضية واحدة قيد المعالجة، النصب والاحتيال مع تسجيل 5 قضايا وتورط 5 أشخاص، السب والشتم قضية واحدة، القذف سجلت 4 قضايا، إضافة إلى جريمة جديدة مبلغ عنها تتعلق باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال (الفايسبوك) أين تم تسجيل قضية واحدة مع تورط شخص واحد في القضية، أما أكبر القضايا المبلغ عنها هي جريمة النصب والاحتيال فقد تم تسجيل 5 قضايا مع تورط 5 أشخاص بعدها جريمة القذف وتورط 5

المؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية:
أمن ولاية تمنراست بالمرصاد للتهديدات السيبرانية

أشخاص فيها تم الكشف عنهم من مقبل مصالح فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية، كما أن تسجيل تورط 14 شخص دليل على احترافية مصالح الأمن وبالأخص فرقة مكافحة الجريمة المعلوماتية. في حين سجل من طرف نفس المصالح سنة 2020، 1433 قضية جزائية منها 51 قضية تتعلق بجرائم المعلوماتية أي ما يعادل نسبة 3.55% من إجمالي الجرائم والجدول رقم (5) يوضح ذلك

الجدول رقم (5): إحصائيات 2020

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
المساس بحرمة الأشخاص	05	05	00
النصب و الاحتيال	13	15	00
السب و الشتم	01	01	00
التهديد	00	00	00
القذف	11	10	00
الدخول والبقاء عن طريق الغش في منظومة المعالجة الآلية للمعطيات	04	03	00
استخدام الانترنت لأغراض إجرامية	07	08	04
أنواع أخرى	10	08	02
المجموع	51	50	06

إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية تمنراست"

ما يلاحظ على الجرائم الإلكترونية المسجلة سنة 2020 هو الارتفاع النسبي في عدد القضايا المسجلة والذي بلغ 51 قضية في مقابل 13 قضية سنة 2019، تورط فيها 50 شخص، وتعتبر جريمة النصب والاحتيال من أعلى القضايا المسجلة والمقدرة بـ 13 قضية مع تسجيل 15 شخص متورط فيها، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ زيادة تعدد أنواع الجرائم الإلكترونية كجريمة الدخول والبقاء عن طريق الغش في منظومة المعالجة الآلية للمعطيات وقد تم تسجيل 4 قضايا متعلقة بها، وكذا جريمة استخدام الانترنت لأغراض إجرامية أين تم تسجيل 7 قضايا مع تورط 8 أشخاص بخصوصها، وهذا خصوصا مع استفحال الوضعية الوبائية عالميا ومحليا، ارتفاع عدد القضايا المسجلة يقابله ارتفاع في الكشف عن المتورطين.

خلال سنة 2021 سجلت مصالح الشرطة القضائية 70 قضية حول الجرائم الإلكترونية من إجمالي 1410 قضية، حيث بلغت نسبة حل القضايا 50 % ، كما سجلنا 54 شخص متورط، تم إيداع 06 أشخاص الحبس المؤقت، والجدول رقم (6) يوضح ذلك:

الجدول رقم (6): إحصائيات 2021

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
المساس بالأشخاص عبر الانترنت (السب والشتيم ، القذف، المساس بالحياة الشخصية)	18	50	//
النصب و الاحتيال عبر الفايبروك	27	//	//
الدخول والبقاء عن طريق الغش في منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات	03	//	//
جرائم أخرى	22		
المجموع	70	50	//

إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية قنراست"

المؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية: أمن ولاية قنراست بالمرصاد للتهديدات السيبرانية

خلال سنة 2021 نلاحظ الارتفاع المستمر للقضايا المسجلة مع تعددها، وهذا يعبر عن زيادة وعي الأفراد بضرورة التبليغ عن هذا النوع من الجرائم التي يصعب الكشف عنها بالرغم من ذلك تم تسجيل 50 شخص متورط فيها ولازالت جرائم النصب والاحتيال عبر الفايسبوك في ارتفاع مستمر مقارنة بباقي الجرائم أين سجلنا 27 قضية في مقابل 18 قضية مسجلة حول المساس بالأشخاص عبر الانترنت (السب والشتم، القذف، المساس بالحياة الشخصية).

من خلال قراءة هذه الجداول الإحصائية لسنوات 2018، 2019، 2020، 2021 نشير إلى تعدد أنواع الجريمة الإلكترونية التي تحقق فيها مصالح الشرطة القضائية ومن خلالها فرقة مكافحة الجريمة الإلكترونية لأمن ولاية قنراست وتتمثل في جرائم المساس بحرمة الأشخاص، النصب والاحتيال، السب والشتم، التهديد، انتحال هوية الغير، استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال (الفايسبوك)، الدخول والبقاء عن طريق الغش في منظومة المعالجة الآلية للمعطيات، استخدام الانترنت لأغراض إجرامية.

وما يلاحظ على هذه الإحصائيات للأربع سنوات الأخيرة هو ارتفاع عدد القضايا المعالجة حول الجرائم الإلكترونية، وذلك يرجع لزيادة استخدام الانترنت، بالتالي الوقوع وتعرض الأفراد والمؤسسات لهذا النوع من الجرائم، إضافة إلى زيادة وعي الأفراد بأهمية التبليغ عن ذلك، وأهم شيء هو قدرة الإطارات والرتباء وأعاون الأمن على حل هذه القضايا بفضل القدرات الذهنية، والقدرة على استخدام التجهيزات التكنولوجية المساعدة على الكشف عن الجناة بفضل الدورات التكوينية والتدريبية التي يخضع لها بصفة دورية ومستمرة المعنيين بالأمر، وهذا ما يوضح الأهمية البالغة التي توليها الدولة لحماية الأفراد وحياتهم الشخصية إضافة إلى حماية المؤسسات من الاختراقات والقرصنة.

وينبغي الإشارة في هذا الإطار أن وجود ظاهرة إجرامية مستجدة يفرض وجود نصوص قانونية لتجريم مرتكبيها وفرض عقوبات مناسبة لها، لهذا عمد المشرع الجزائري إلى وضع نصوص قانونية خاصة بهذا النوع من الجرائم لحماية الخصوصية الشخصية للأفراد في مجتمع يعتز كثيرا بمبادئه وقيمه الفاضلة.

7. توصيات واقتراحات :

خلصت الدراسة الراهنة إلى التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة إعادة النظر في التشريعات الإجرائية في الجزائر المتعلقة بحماية الحرية الشخصية وحرية الحياة الخاصة من الوسائل الإلكترونية.
- ضرورة وجود اتفاق دولي حول تعريف الجريمة الإلكترونية والأنواع التي تندرج تحتها مع مراعاة التطور التكنولوجي الحاصل.
- ضرورة التوافق الدولي في وضع قوانين لمحاربة الجريمة الإلكترونية بكل أنواعها.
- توقيع اتفاقيات دولية لتكوين فرق بحث وتحري حول الجريمة الإلكترونية لحماية الأفراد والبنية التحتية للدول ومؤسساتها من أي هجوم إلكتروني محتمل.
- الاستئجار بشركات متخصصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للمشاركة في رصد وتحليل الجرائم المتعلقة بالانترنت

خاتمة

خصوصية الجرائم الإلكترونية وارتباطها بالحاسب الآلي جعلها تتميز عن الجرائم التقليدية، وانعكاس ذلك على إجراءات المتابعة المنتهجة من قبل السلطة المختصة بالتحري والكشف عن مرتكبي هذه الجرائم. فالجرم المعلوماتي يتميز بالخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات، قد تكون دوافعه مادية كالنصب والاحتيال عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو دوافع معنوية الغرض منها الانتقام أو إلحاق الضرر بالأفراد، أو تبين قدرة ذهنية إزاء كل تقنية تظهر.

ولكن مهما تعددت وتنوعت هذه الجرائم ومهما كان الدافع إليها، لجأت السلطات المعنية بتطوير أساليب لحماية الأفراد والمؤسسات من الهجمات السيبرانية وتحقيق حماية استباقية ضد أي تهديدات متقدمة، قد تؤدي إلى خسائر مالية فادحة، بالاعتماد على كفاءات بشرية مؤهلة لفك لغز الغش والاحتيال والقرصنة، خاضعين لتدريبات على أعلى مستوى في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواكبين لكل جديد فيها مثل ما هو موجود على مستوى مديرية الأمن لولاية تمنراست.

قائمة المراجع

- 1- الدوكات، سناء.(2018). تعريف الأمن متاح على الرابط <https://mawdoo3.io/article/19125> تاريخ الاسترجاع 2021/12/12.
- 2- سالم، صلاح. (2003). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع. ط1. مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

المؤسسة الأمنية ومكافحة الجريمة الإلكترونية: أمن ولاية تمنراست بالمرصاد للتهديدات السيبرانية

- 3- بن عيسى. محسن محمد العجمي. (2001). الأمن والتنمية. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 4- (دور المؤسسات الأمنية في المجتمع. (2020) متاح على الرابط <https://mafahem.com> تاريخ الاسترجاع 2021/11/23.
- 5- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. (2011). قواعد حفظ الأمن في المظاهرات والاضطرابات العامة. متاح على الرابط https://eipr.org/publications_%D8 تاريخ الاسترجاع 2021/12/31.
- 6- بوضياف. إسمهان. (2018). الجريمة الإلكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. ع11. جامعة محمد بوضياف. الجزائر. (ص 348-375).
- 7- قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 شعبان 1430 سنة 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية. ع47. صادرة بتاريخ 2009/08/16.
- 8- المديرية العامة للأمن الوطني. (2017). مصالح شرطة مكافحة الجرائم الإلكترونية تسجل 567 قضية تتعلق بجرائم الانترنت. متاح على الرابط <https://www.algeriepolice> تاريخ الاسترجاع 2017/02/11.
- 9- بورنان، يونس. الجزائر.. 2500 جريمة إلكترونية في 2017. العين الإخبارية. متاح على الرابط <https://al-ain.com/article/algeria-2500-electronic-crime-2017> تاريخ الاسترجاع 2021/11/11.
- 10- وكالة الأنباء الجزائرية. (2018). الجريمة الالكترونية: معالجة أزيد من 1100 قضية خلال 2018 على المستوى الوطني. متاح على الرابط <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/63173-1100-2018>
- 11- باشوش، نورة. (2021). الإجرام الإلكتروني.. أرقام مرعبة. متاح على الرابط <https://www.echoroukonline.com> تاريخ الاسترجاع 2021/11/22